أكد خلال مؤتمر صحافي أمس أن هناك حماسا نيابيا ورغبة في العمل والإنجاز

الغانم: سنتعامل مع أي استجواب وفق الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة

اكد رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ان الزيارات الميدانية التي يقوم بها واعضاء المجلس تهدف الى ملامسة العمل على ارض الواقع واختصارا للدورة المستندية في توجيه السؤال والحصول على اجابة من الاشخاص المعنيين في الجهاز التنفيذي للدولة، كاشفا عن استئناف هذه الزيارات يوم الخميس المقبل بزيارة مشروع مستشفى جابر ومشروع طريقي الجهراء وجمال عبدالناصر التابعين لوزارة الاشغال العامة.

وبدأ الغانم مؤتمره الصحافي الاسبوعي بتقديم خالص العزاء باسمه وباسم اعضاء مجلس الامة لاسرة الطالب ضابط عبدالله زامل الشمري الذي توفي في كلية علي صباح السالم العسكرية الاسبوع الماضي، سائلا المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته وان يلهم اهله وذويه وزملاءه الصبر والسلوان.

مرزوق الغانم

زيارة مشروع مستشفى جابر وطريقي الجهراء وجمال عبدالناصر الخميس المقبل

وقال الغانم: كما شهدتم توجهنا مع عدد من الزملاء النواب لتفقد مشروع جامعة الشدادية ومبنى الكليات التطبيقية، واود ان انتهز هذه الفرصة لتوجيه التحية لكل فرق العمل التي قابلناها والتي لم يتسن لنا الوقت بمقابلتها، مؤكدا ان مشاهدة الشباب وهم يعملون شكلت مصدر سرور وفخر لجميع المشاركين في الزيارة، مضيفا ان هؤلاء الشباب الكويتيين وغير الكويتيين كذلك يعملون على قدم وساق على مشاريع بهذه الضخامة ومن واجبنا بعد الاستماع لمشاكلهم ان نعمل على تذليل اي عقبات تشريعية قد تواجههم.

وكشف الغانم عن جولته ومجموعة من النواب يوم الخميس المقبل لمستشفى جابر ولمشروع طريقي الجهراء وجمال عبدالناصر التابعين لوزارة الاشغال العامة والتي من شأنها - كما كانت سابقاتها - لتشجيع العاملين في هذه المشاريع وملامسة سير وتطور العمل عن كثب والسعي لتذليل اي عقبات تشريعية والوقوف على ملاحظات العاملين في الميدان.

وفيما يخص أولويات المواطنين، اكد الغانم ان الدعوة ستوجه لجميع النواب لحضور الاجتماع التشاوري ظهر يوم الثلاثاء المقبل ليحدد من خلاله النواب بشكل مبدئي عنوان دور الانعقاد المقبل، مشيرا الى ان الاجتماع سيأخذ بعين الاعتبار نتائج استطلاعات اولويات المواطنين بالاضافة الى اولويات اللجان والنواب للخروج بأولويات رئيسية لدور الانعقاد المقبل، على ان يعقب هذا الاجتماع التشاوري تنسيق مع الحكومة للخروج بأولويات محددة، مؤكدا ان هذا التوجه يأتي كجزء من استراتيجية عمل المجلس خلال المرحلة المقبلة.

وبسؤاله عن اعلان مجموعة من النواب ان القضية الاسكانية ستكون من اولوياتهم لدور الانعقاد المقبل وما اذا كان هناك توجه لجعل هذه القضية هي الاولوية، قال الغانم: ان اللقاءات الاولية مع عدد كبير من النواب بشكل يومي تؤكد ان هناك غالبية ساحقة في هذا المجلس ترمي للانجاز وتركز عليه، ولكن كما قلت سابقا لن اكون صاحب القرار في تحديد تركيز المجلس على قضية معينة، انما القرار سيكون لاخواني النواب الذين سيقررون الاولوية والتركيز.

واوضح الغانم ان الكثير من النواب طالبوا ان تكون القضية الاسكانية هي القضية الرئيسية وان آخرين طالبوا بقضايا اخرى، لكن في النهاية سيكون القرار للنواب بعد اجتماع يوم الثلاثاء المقبل.

وبسؤاله عن صحة ما يتداول من انباء عن انه كان سببا في عدم حصول اللاعب بدر المطوع على فرصة للاحتراف في احد اندية المملكة العربية السعودية الشقيقة قال الغانم، هذا الكلام غير صحيح واستمرار لمسلسل يعرفه الجميع والاخ الفاضل بدر المطوع قد وضح هذا الامر واكد ان المجلس لن يكون حجر عثرة في طريق احترافه.

وبسؤاله عن ردود الفعل التي التمسها بعد اعلان نتائج الاستبيان قال الغانم: بفضل الله تعالى وردود الفعل الممتازة ستكون دافعا للرئاسة وللنواب بالاستمرار في هذا النهج، فمعرفة رأي المواطن تمثل اهمية لدى الاغلبية الساحقة من النواب، ونطمئن المواطنين انه لا يمكن لكائن من كان ان يحبطنا ويعطلنا، واقول لهم لا تجزعوا من اي مساع لوضع العصا بالدولاب، فإخوانكم رئيس واعضاء المجلس يعون هذه المساعي ولن يلتفتوا لها وسيركزون على حمل الامانة التي طوقنا بها بكل مسؤولية.

وبسؤاله عن ابرز المشاكل التي التمسوها من زيارتهم الميدانية لمشروع مدينة صباح السالم الجامعية قال الغانم «هناك مجموعة من المشاكل التي يعانيها الجهاز التنفيذي للدولة وليست مشكلة واحدة، والزيارة الميدانية جعلتنا نتعرف على بعضها، مشيرا الى ان هناك تقصيرا من الجانب الحكومي ومعوقات كالدورة المستندية وآلية توفير العمال الكافية لهذه المشاريع ومن ثم التخلص منها بعد انجاز المشاريع ناهيك عن اثر هذه المشاريع على الحركة المرورية.

واكد الغانم ان هذه المشاكل التي تم التعرف عليها عن قرب وتعوق تنفيذ المشاريع الهامة سيتم اخذها بعين الاعتبار تشريعا ورقابة بعد هذه الزيارة الميدانية.

وبسؤاله عن تلويح غير نائب بالاستجواب قبل بداية دور الانعقاد المقبل وهل سيكون للمجلس والنواب موقف منها عند تقديمها وكيفية التعامل معها؟ جدد الغانم تأكيده انه كرئيس لمجلس الامة سيتعامل مع اي طلب نيابي وفق الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، لافتا الى ان ما يراه من اخوانه النواب هو الحماس والرغبة في العمل والانجاز وبشكل جماعي، واقول للشعب الكويتي ان هناك نوابا جاءوا للعمل وتقديم شيء للوطن.

الذين استوفوا شروط البعثات الخارجية

الحويلة: 812 بعثة خارجية لطلبة الثانوية العامة توفرها «التعليم العالي»

أعلن رئيس اللجنة التعليمية د.محمد الحويلة أن وزارة التعليم العالي ستوفر 812 بعثة خارجية لطلبة الثانوية من الذين استوفوا شروط البعثات الخارجية وطلبة الدور الثاني والآخرين الذين استوفوا شروط التحويل من الدراسة على نفقتهم الخاصة للدراسة على حساب الدولة.

د.محمد الحويلة

الكندري : «التعليمية» ناقشت مع الحجرف أوضاع المكاتب الثقافية

البعثات الداخلية والخارجية

وقال الحويلة في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة التعليمية مع وكيل التعليم العالي ومسؤوليه ان الحكومة مطالبة بالحرص على قضية البعثات الداخلية والخارجية للعمل على التحاق طلبتنا في الدراسة الجامعية لمن لم يستطع الالتحاق بركب جامعة الكويت، مشيرا الى ان اللجنة التعليمية تولي هذه القضية أهمية كبرى على هذا الصعيد.

تطوير المكاتب الثقافية

واشار الى ان اللجنة ناقشت مع مسؤولي التعليم العالي عملية تطوير المكاتب الثقافية في الخارج والاعتماد الاكاديمي وقضية عدم تصديق بعض شهادات الخريجين الدارسين في الخارج فضلا عن خطة الابتعاث الداخلية والخارجية، مشيرا إلى أن الاجتماع خلص الى ضرورة تزويد المكاتب الثقافي الخارجية بالكوادر البشرية المدرجة بهدف دعم الطلبة وتقديم التسهيلات لهم وتوجههم وإرشادهم.

الاعتماد الأكاديمي

واضاف قائلا ان القضية الأخرى التي يتم التركيز عليها تتمثل في الاعتماد الاكاديمي، متسائلا: هل يعقل ان الجهاز الاكاديمي لا يوجد به غير ثلاثة موظفين ومدير عام رغم مسؤولياته الكبيرة في المتابعة والتحقق من جودة التعليم في الجامعات

د.عبدالكريم الكندري

وعد بتوفير 812 مقعدا لطلبة البعثات سواء طلبة الدور الثاني والناجحون في الثانوية، فضلا عن الطلبة المستمرين في الدراسة، كما ناقشنا المخصصات المالية للمبتعثين، لذلك أؤكد حرص النواب على توفير كل الاجواء والامكانيات المادية والمعنوية التي تهيئ لطلبتنا دراسة متميزة.

من جانب آخر، أوضح عضو اللجنة النائب د. عبدالكريم الكندري أن اللجنة ناقشت مع الوزير أوضاع المكاتب الثقافية وشروط وقواعد البعثات ومشكلة اعتماد الشهادات الدراسية من الجامعات الأجنبية.

وبين النائب د. الكندري بأنه طالب بأن يتم تبني منهج جديد وفلسفة جديدة في سياسة عمل المكاتب الثقافية والتي للأسف لازال بعضها يعتقد بأنه مجرد مراسل بين الوزارة والطالب دون أن يقوم بمهامه الفعليه من عقد بروتوكولات واتفاقيات تسهل قبول الطلبة بالجامعات الخارجية، كذلك مطالبة الوزير بضرورة فتح مكاتب ثقافية في الدول التي بها تجمعات طلابية والسماح بتشغيل الطلبة بهذه المكاتب والاستفادة من الكفاءات الطلابية من باب التشغيل الطلابي.

منح التعليم العالي

وطالب النائب د. الكندري الوزير والوكيل بضرورة تبني نظام الدكتوراه في منح التعليم العالي خصوصا وأنها توفد الطلبة لدراسة الماجستير وذلك لاستكمال المنظومة الأكاديمية ولفتح فرص أمام الطلبة الكويتيين.

وأكد النائب د. الكندري على ضرورة حل مشكلة اعتماد الشهادات الدراسية من الجامعات الأجنبية خصوصا مع اتساع عدد المتضررين منها والذي كان بسبب ايقاف الاعتراف ببعض الجامعات دون سبب حقيقي خصوصا وأنها مشكلة عالقة منذ سنوات ولم توجد لها الوزارة أي حل حتى الآن.

انتقد الحويلة ايضا سياسة مجلس الجامعات الخاصة، مشيرا الى انه لا يقوم بدوره كما يجب، وهذا المجلس يراقب 8 جامعات خاصة وثلاثين الف طالب يقابلهم 8 موظفين فقط، وهذا الامر لا يمكن ان يؤدي الى تطوير العمل بهذه المؤسسة، لذلك طالبنا من «التعليمية» زيادة موظفي هذا القطاع لتغطية كل الاحتياجات التعليمية والعملية المتطلبة، كما اطالب ايضا باستقلالية مجلس الجامعات الخاصة خاصة مع منح تراخيص جديدة لـ 18 جامعة خاصة، فنحن من خلال اجتماع التعليمية وضعنا المسؤولين امام مسؤولياتهم على هذا الصعيد.

وحول قضية البعثات، شدد الحويلة على ضرورة تطوير آلية الابتعاث، مشيرا الى ان وكيل التعليم العالي

اتفاق مع الحكومة على تشكيل فريق مشترك لإنجاز تعديلات الـ "B.O.T"

الكندري: «المالية» ناقشت التعديلات على قانون خصخصة «الكويتية»

ناقشت اللجنة المالية والشؤون الاقتصادية بحضور وزير المالية وعدد من القيادات في اجتماع امس عددا من التعديلات بشأن مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومشروع الـ B.O.T وتم الاتفاق بين الطرفين على تشكيل فريق مشترك لانجاز البنود المتعلقة بالتعديلات على قانون الـ B.O.T.

وقال مقرر اللجنة فيصل الكندري ان اللجنة ناقشت في بداية الاجتماع ما يخص التعديلات على قانون خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية، لافتا الى ان النقاش دار حول تقرير اللجنة المالية في المجلس المبطل السابق خاصة فيما يتعلق ببعض البنود وتم الاتفاق عليها وستنجز اللجنة التقرير على ما هو عليه حسب ما اعد من اللجنة في المجلس السابق.

واضاف الكندري ان اللجنة استكملت اجتماعها بشأن مشروع الـB.O.T وكان النقاش موسعا وماراثونيا حول هذا القانون الذي هو من القوانين الحيوية فيما يخص حركة التنمية الاقتصادية، مشيرا الى ان هناك تعديلات نيابية على التعديلات الحكومية لكنها

فيصل الكندري

ليست بالتعديلات الجوهرية التي تغير من شكل القانون وانما هي تتعلق بالصياغة وترتيب المواد واضافة بعض التعريفات.

وتابع الكندري ان اللجنة بعد نقاش طويل مع الجانب الحكومي توصلت الى تشكيل «فريق مشترك» برئاستي يضم الجانبين النيابي والفريق الفني المصاحب لوزير المالية، حيث عقدنا اجتماعا بهذا الخصوص وتم النقاش حول جميع البنود وكذلك ما تقدم به وزير المالية من تعديلات على القانون، وسيكون هناك اجتماع لاحق لهذا الفريق المشترك لانجاز جميع الملاحظات ومن ثم تقوم اللجنة المالية بإنجاز هذا التقرير الذي سيكون جاهزا ويدرج على جدول اعمال المجلس في الجلسة الأولى في دور الانعقاد المقبل لاقراره.

وبين الكندري ان النقاش ارتكز على ضرورة ان يخرج قانون الـ«B.O.T» بشكل كامل يأخذ في الاعتبار تشجيع الاستثمار وان يكون قانونا عادلا وشفافا يحد من التنفيع بهدف تحقيق التنمية المنشودة.

وبسؤاله عن مدى جهوزية التقريرين الخاصين بالخطوط الكويتية والـB.O.T أجاب الكندري: بإذن الله اللجنة حريصة كل الحرص على انجازهما وادراجهما على جدول أعمال أول جلسة في الدور المقبل، مشيرا الى ان مواد القانون شبه متفق عليها وليس هناك اي خلاف بل مجرد تعديلات فيما يخص الصياغة خاصة فيما يتعلق بقانون الخطوط الجوية حتى نخرج بقانون يحقق الطموح.

وبسؤاله عن الانتقادات النيابية بشأن اللائحة التنفيذية لقانون صندوق الأسرة وهل هناك تعديلات على هذا القانون، قال الكندري: الى الآن لم يرد اللجنة اي شيء بهذا الخصوص ونحن على استعداد لدراسة هذا الموضوع في حال وصل الى اللجنة المالية.

وأجاب الكندري على سؤال بشأن أهم التعديلات التي أدخلت على قانون خصخصة الخطوط الكويتية: «هناك نقاش دار حول المادة الخاصة بالسهم الذهبي فالحكومة ترى ان عددا من الدول المتقدمة ابتعدت عن «السهم الذهبي» ونحن ارتأينا ان يكون موجودا من ضمن مواد القانون ووزير المالية والفريق الفني لم يعارضوا وجوده بل كان محل نقاش فقط لا غير».

الجيران لتشديد الرقابة على المقاهي وصالات الترفيه

دعا عضو اللجنة التشريعية والقانونية النائب د.عبدالرحمن الجيران وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد إلى أهمية تشديد الرقابة على المقاهي وصالات الترفيه (البلياردو) في الرقعي وأسواق القرين والسالمية وحولي والجهراء، حيث لوحظ تزايد أعداد الأحداث المترددين على هذه المقاهي وما فيها من غرف مظلمة يتم فيها تجاوز القانون وتعرض

د.عبدالرحمن الجيران

الأحداث لأسباب الانحراف.

كما دعا النائب إلى ضرورة تطبيق القانون ومعاقبة المسئولين عن المقاهي العابثين بآداب المجتمع وأخلاقه وقيمه اللاهثين وراء المادة، كما دعا في الوقت نفسه إلى تشديد التفتيش والتدقيق والرقابة على العمارات المشبوهة والتي تتخذ أوكارا للرذيلة والانحراف والشذوذ وهي بمنزلة مصيدة للشباب، لتدمير مستقبلهم ومستقبل أسرهم.

كما دعا النائب إلى ضرورة الانتباه أيام العطل في نهاية الاسبوع وما يحصل من مظاهر مخالفة للقانون في الشاليهات والمنتجعات السياحية، وأكد الجيران على ضرورة التواجد الأمني الدائم في هذه الأماكن، إضافة إلى مداخل كليات البنات والمدارس الثانوية للبنات حيث تكررت شكاوى المعلمات من كثرة المعاكسات.

الشايع يسأل المعوشرجي عن قرارات النيابة العامة بحفظ التحقيق في بلاغات جرائم غسيل الأموال

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية شريدة المعوشرجي قال في مقدمته إنه سبق أن تلقت النيابة العامة بلاغات عن عمليات تشمل إيداعات وتحويلات مالية في البنوك الكويتية تحمل شبهة غسيل الأموال، بالمخالفة لأحكام القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسيل الأموال وقد انتهت النيابة فيها بإلغاء رقم الجناية وقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا واستبعاد شبهة غسيل الأموال.

ولما كانت المادة (71) من المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء قد نصت على أن (يعد المجلس الأعلى للقضاء تقريرا في بداية شهر أكتوبر من كل عام أو كلما رأى ضرورة لذلك، يتضمن ما أظهرته الأحكام القضائية وقرارات الحفظ الصادرة من النيابة العامة من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه، وما يراه لازما للنهوض بسير العدالة ويتولى وزير العدل رفع هذا التقرير إلى مجلس الوزراء) وتضيف المذكرة الإيضاحية إلى ذلك: (وذلك تأكيدا للتعاون بين السلطتين القضائية والتشريعية في مجال التشريع بما يخدم في النهاية حسن سير العدالة).

وطالب الشايع تزويده بالآتي:

(1) هل تناول المجلس الأعلى للقضاء في تقريره الدوري قرارات النيابة العامة

فيصل الشايع

بحفظ التحقيق في البلاغات التي تلقتها عن شبهة ارتكاب جرائم غسيل الأموال، لدراسة أسباب الحفظ، وما إذا كان راجعا إلى نقص أو غموض في التشريعات القائمة التي تصدت لجرائم غسيل الأموال، ومن بينها القانون رقم (35) لسنة 2002 سالف الإشارة إليه.

(2) وفي ضوء التقرير الذي قدمه المجلس الأعلى للقضاء، ما هي أوجه النقص في التشريعات القائمة الذي أدى إلى حفظ البلاغات التي تلقتها النيابة العامة؟ وما هي رؤية المجلس الأعلى لمعالجة هذا النقص سواء باقتراح تشريعات جديدة أو بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة؟ وما هي هذه الاقتراحات؟

تقدم ببالغ العزاء الى أهالي الطفلين اللذين ماتا غرقاً

العمير للشمالي: ما الاجراءات الأمنية المتخذة في مواقع بركات المياه في الوفرة؟

تقدم رئيس لجنة المرافق العامة النائب د.علي العمير ببالغ العزاء الى اهالي الطفلين اللذين ماتا غرقا ببركة المياة الموجودة على طريق الوفرة الكيلو 18، مستغربا من وجود مثل هذا المكان من غير حواجز أو سياج يمنع الاقتراب منها وما يعد مخالفا للقواعد واللوائح المتعلقة بالأمن واللوائح من وجود الجواخير بالقرب من المواقع النفطية، وبناء على ذلك

د.علي العمير

وجه العمير سؤالا لوزير النفط مصطفى الشمالي قال فيه: لايخفى عليكم الحادثة التي أدت الى وفاة طفلين في مقتبل العمر في منطقة الوفرة الكيلو 18 في بركة مياة بجوار حقل نفطي وعدم خضوع هذا المكان لحراسة أمنية أو سياج يمنع الاقتراب منه اضافة الى وجود بعض الجواخير بجوار هذه المناطق واذا كانت هذه المنطقة ضمن الأراضي المخصصة من الدولة للقطاع النفطي، مطالبا تزويده بالاجراءات الأمنية التي يتم اتخاذها في هذه المواقع، والسبب وراء عدم احاطة هذه المنطقة بسياج أو سور؟ والسبب وراء عدم وضع لوحات تمنع الاقتراب من مثل هذه المواقع؟

وسأل العمير عن الجهة التي تقع تحت مسؤوليتها وجود هذه البركة؟، وهل تم فتح تحقيق بالحادثة للوقوف على أسبابها ومحاسبة المتسببين بها؟